



نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة

الدار البيضاء - 08 مايو 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من المغرب أرضاً مباركة وداراً للعلم والعدل والحرية
والإصلاح والديمقراطية والحوار الوطني

حضرات السيدات والسادة،

يحيب لنا أن نتولى تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل
لمنظومة العدالة.

وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الحوار اعتباراً للعناية الفائقة التي ما فتئنا نوليها
لهذا الإصلاح الجوهرى الذي جعلناه في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي نقودها،
إيماناً منا بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون التي نحن لها ضامنون وتحفيز
الاستثمار والتنمية التي نحن على تحقيقها عاملون
وقد سبق لنا في خطاب العرش لسنة 2008 أن دعونا لحوار واسع لبلورة مخطط مضمون
للإصلاح العميق للقضاء.

كما حددنا المحاور الأساسية لهذا الإصلاح في خطابنا الموجه للأمة في 20 غشت 2009.
وقد حرصنا على تنويع هذا المسار الإصلاحي بمقتضيات الدستور الجديد للمملكة التي تنص
على ضمان الملك لاستقلال القضاء وتكرس القضاء كسلطة مستقلة قائمة الذات عن السلطتين
التشريعية والتنفيذية، وإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية برؤاستنا وبالنص
على حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة ودور القضاء في حماية حقوق الأشخاص والجماعات
وحررياتهم.

تلکم هي المرجعيات الأساسية لهذا الحوار الوطني الذي نريده مناسبة لتأكيد تشبث
المغاربة بالنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز.



حضرات السيدات والسادة،

من منطلق نجاعة المقاربة التشاركية والإدماجية التي اعتمدها في مختلف القضايا والإصلاحات الكبرى، فقد تم الحرص على أن تشمل التركيبة التعددية لهذه الهيئة العليا جميع المؤسسات الدستورية والقضائية والحكومية والقضائية وتمثيلية وازنة للمجتمع المدني ومختلف الفعاليات المؤهلة المعنية بإصلاح منظومة العدالة.

ونود في هذا الصدد، أن نتوجه بعبارات التقدير لأعضاء هذه الهيئة الموقرة، منوهين بغيرتهم الوصنية وبكفاءتهم وخبرتهم وبنزاهتهم وتنوع مشاربهم، داعين إياهم إلى الانضمام في بوتقة عمل وحصني بناء.

وستتولى هذه الهيئة الاستشارية كإطار تعددي وتمثيلي يقيم انفتاح القضاء على محيطه الداخلي والخارجي، مهمة الإشراف على هذا الحوار الوصني ورفع مشاريع توصيات بشأن إصلاح منظومة العدالة لنضربنا السامي.

وإننا نتنكر منكم، لما هو معهود فيكم من روح المسؤولية الوصنية العالية انتهاج الاجتهاد الخلاق والإصغاء والانفتاح للتفعيل الأكمل لمشروع إصلاح العدالة.

كما ندعو جميع الفاعلين للتعبئة والانخراط في هذا الحوار الوصني الذي ستعتمده بالرعاية والمتابعة غايتنا الجماعية بلورة ميثاق وحصني واضح في أهدافه ومحدد في أسبقياته وبرامجه ووسائل تمويله ومضبوكه في آليات تفعيله وتقويمه.

وستجدون في جلالتنا، كضامن لاستقلال القضاء وساهر على احترام الدستور وحقوق وحرريات الأفراد والجماعات خير سند لكم في النهوض بهذه المسؤولية الوصنية الجسيمة والنبيلة.

أعانكم الله وسدد خضاكم وكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .